قضايا سياسية

اسم المقال: التسلط السياسي: دراسة في إشكالية المفهوم
اسم الكاتب: أ.د. رشيدة عمارة الزيدي، م.م. شوخان طه علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7541
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التسلط السياسي: دراسة في إشكالية المفهوم[▽]

Political tyranny: a study of a problematic concept

ا.د رشيد عمارة الزيدي
جامعة السليمانية

م.م شوخان طه علي
جامعة السليمانية

الملخص

على الرغم من التطورات والتحولات نحو الديمقراطية في دول العالم وانتشار النظام الديمقراطي وبناء سلطة سياسية شرعية، لكن التسلط والعنف السياسي مايزال يشكل ظاهرة قائمة وموجودة في المجتمع تستمد جذورها من البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية...الخ،

وقد ازداد المفهوم تعقيدا بسبب تداخله وترابطه مع الكثير من المفاهيم والمصطلحات مثل العنف والارهاب، والسيطرة، والإكراه.... الخ، الامر الذي اقتضى دراسة الاطار المفاهيمي، دراسة علمية من اجل فك الارتباط بينه وبين المفاهيم الاخربالمرتبطه به اختلافا وتمييزا .

لتخلص الدراسة الى ان التسلط السياسي يعني نمطاً من أنماط السلطة وهي سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم عن طريق القوة غير الشرعية ومن دون الخضوع للقانون ومن دون اعتبار للمحكومين. فضلاً عن وجود أنواع وأشكال متنوعة من التسلط السياسي منها كتسلط الفرد، والتسلط الجماعي وغير ذلك، بيد انها جميعا تشترك ببالمعنى ذاته.

الكلمات المفتاحية: التسلط السياسي، مفاهيم متقاربة، خصائص التسلط، انواع التسلط

Abstract

Despite the developments and transformations towards democracy in countries of the world, the spread of the democratic system and the building of legitimate political authority, authoritarianism and political violence still constitute an existing phenomenon in society, deriving its roots from the social, political, economic and cultural structure...etc. Despite the overlap and interrelation between political domination and many concepts and terms such as violence, terrorism, control and coercion…etc., there is a difference or distinction between them because political authoritarianism means a type of authority, which is the control of an individual or group of individuals over government through illegal

▽ تاريخ التقديم : 2023/7/11 تاريخ القبول: 2023/8/22 تاريخ النشر: 2023/9/31

force, without submission to the law, and without regard to the governed. In addition, there are various types and forms of political authoritarianism, such as individual and collective authoritarianism and so on.

Keywords: political authoritarianism, similar concepts, characteristics of authoritarianism, types of authoritarianism

المقدمة

تناول الفكر السياسي الحديث والمعاصر مفاهيم عدة، حتى برزت مدارس فكرية تفسيرية شتى لحل وتفسير الإشكالات في توضيح المفاهيم، منها ما قدم حلولا لذلك ومنها دون ذلك، ومن بين المصطلحات التي لم تحل إشكالياتها هو مفهوم التسلط السياسي؛ وذلك بسبب تعدد الآراء حوله، فضلا عن تداخل الكثير من المفاهيم والمصطلحات حول مضمون وجوهر التسلط السياسي.

ومصطلح التسلط السياسي من بين أكثر المصطلحات التي أثارت الجدل حولها في أدبيات العلوم السياسية، ومازال عدم الاتفاق حول تحديد معنى موحد له يمثل إشكالاً واضحاً في عدم استقرار المصطلح؛ ولاسيما وان التداخل الذي يشهده المصطلح مع المصطلحات الأُخرى فيه مايبرر هذه الإشكالية وعدم استقلالية المفهوم بشكل واضح.

وتجدر الاشارة الى أن أغلب مفاهيم العلوم الاجتماعية ومنها مفاهيم العلوم السياسية، تحتاج في عملية فهمها ودراستها الى تفكيك المطلحات، والبحث عن مضمونها بصورة تفصيلية، ومن ثم إعادة تركيبها بما يضمن تقديم تصور إكاديمي، يمكن ان يقدم مقتربات نظرية تعطي المفهوم حقه الأكاديمي.

اهمية البحث: ان اغلب العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسية يحتاج الى ضرورة تحديد المفاهيم والمصطلحات من اجل ضبط دراسة الاشكالات السياسية التي ترتبط بهذه المفاهيم ،فضلا عن ان توضيح المفاهيم يتيح فرصة للباحث الاكاديمي اختيار المناهج والمقتربات النظرية التي تسهم في تفكيل الظاهرة ودراستها بتجرد وحيادية ،من هنا تاتي اهمية دراسة الاطار المفاهيمي لموضوعة العنف السياسي.

إشكالية البحث: ان مصطلح التسلط السياسي، يرتبط برباط وثيق بالسلطة السياسية، والأخيرة تعرضت الى البحث المعمق من علماء السياسة والاجتماع، وتمكنوا من إيجاد مقتربات حولها بيد ان مصطلح التسلط السياسي على الرغم من قدمه، لم تحدد مقتربات نظرية حوله، من هنا تبرز إشكالية البحث في الإطار المفاهيمي للتسلط السياسي من خلال إثارة مجموعة من التساؤلات، لعل من ابرزها :

ما المقصود بالتسلط السياسي؟ ما أبرز التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم التسلط السياسي؟ ما أبرز المصطلحات والمفاهيم التي تقترب من التسلط السياسي؟ متى برز مفهوم التسلط السياسي وكيف تطور؟ ما المكونات الاساسية للتسلط السياسي؟

منهجية البحث: من أجل الوصول الى هدف البحث فقد تم اتباع أكثر من منهج علمي لعل من أبرزها المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لمفهوم التسلط السياسي ،والمنهج الوصفي لمعرفة تفاصيل المفهوم ومكوناته فضلا عن المنهج المعرفي (الابستمولوجي)لمعرفة أبرز الاتجاهات الفكرية لمفهوم التسلط السياسي.

فرضية البحث: ان مفهوم التسلط السياسي من المفاهيم القديمة في الفكر السياسي، وتنازع مضمونه مفاهيم عدة أدت الى تشابك المصطلحات، وضبابية المفهوم، مما أدى الى عدم معرفة انسجامه مع التطورات المفاهيمية الحديثة؛ الأمر الذي يستوجب ضرورة تفكيك المفهوم من أجل تقديم مقترب معرفي حوله.

أولاً: ماهية التسلط السياسي

من الصعوبة تحديد ماهية المصطلحات والمفاهيم من دون تفكيكها ومعرفة أبرز جوانبها، ولمعرفة ماهية التسلط السياسي، لابد من دراسة مفهوم التسلط السياسي ومن ثم أبرز المفاهيم التي تشترك معه بالمعنى والمضمون، وهو ما سيتم تناوله في المطلبين الآتيين:

1_مفهوم التسلط السياسي: ان تقديم تصور علمي– أكاديمي لمفهوم التسلط السياسي يقتضي دراسته من جانبين اساسين وهما الجانب اللغوي والاصطلاحي، وكما ياتي:

الفرع الاول: المعنى اللغوي للتسلط

ان مفهوم التســـــــلط Authoeitarian ؛ جاء بمعنى سلطوي أو متسلط ، وفي بعض المصادر مرادف لكلمة الاستبداد، ويعد مفهوما ذات نشأةٍ حديثة حيث نشأت مع الدولة الحديثة وامتداداتها البيروقراطية بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتداداً لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع[1].

وتجدر الاشارة الى ان النزعة التسلطية تنطلق من مبدأ العلاقات العمودية التي تسود حياة الأسرة أو المجتمع والحياة السياسية بصورة عامة، وتأخذ هذه العلاقات طابع الإكراه والقوة وتتجلى صور

[1] د. سفيان فوكة، الاستبداد السياسي وأشكاله المعاصرة: بحث في أسباب الاستدامة في المنطقة العربية، مركز المجدد للبحوث والدراسات، تركيا، 2021، ص12.

العنف بأشكاله النفسية والفيزيائية والجسدية، ويأخذ التسلط طابع الممارسات القمعية والإرهابية والعدوانية وغير ذلك من الممارسات التسلطية[1].

و تفيض اللغات العربية والأجنبية بمفردات عدة لمفهوم التسلط، ففي اللغة العربية، يستقيم لنا معها استخدام منظومة من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التسلط بصورة اعتباطية، بمعنى من يستقرئ العربية يجد فيها مداً لاحدود له من الكلمات والمفردات التي تشير الى التسلط الذي تأخذ محوراً مركزياً تدور حوله منظومة من المفاهيم الفرعية والثانوية التي تعبر عنه وتدخل في مكوناته، مثل: الاضطهاد، والتعصب، والعدوان، والتشدد، والعنف، والتغالب [2].

وكل هذه المفردات في قواميس اللغة تعطي المعنى ذاته للتسلط ، فالأخير جاء معناه في معجم اللغة العربية المعاصرة " يتسلَّط، تسلُّطًا، فهو مُتسَلِّط، والمفعول مُتسلَّطٌ عليه ، تسلَّط على الرَّجل : تحكَّم فيه وسيطر عليه "تسلَّط على الشَّعب/ الحكم." أما التسلطية فهي صفة للذي يحتكر السلطة، ويمارس التسلط ويحكم بتعسف ولايسمح بالمعارضة أو الاعتراض[3]."

وفي قاموس **لسان العرب** ورد التسلط بمعان عدة منها: **العدو** بقوله" **وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْهِمْ عَدُوّاً مِنْ غَيْرِهِمْ فَيَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهم؛ يُرِيدُ جَمَاعَتَهُمْ وأَصلهم أَي مُجْتمعهم وَمَوْضِعَ سُلْطانهم ومُسْتَقَرَّ دَعْوَتِهِمْ وتَأَمَّرَ عليهم أَيَّ تَسَلَّطَ** [4]"

والمعنى الآخر فقد جاء بمعنى **قيام الساعة** بقوله" الَّذِينَ تَقُومُ عَلَيْهِمُ الساعةُ تُسَلَّطُ عَلَيْهِمُ الحِرْمَةُ أَي الغُلْمَةُ ويُسْلَبُون الحياءَ، فاسْتُعْمِل فِي ذُكُورِ الأَناسِيّ، وَقِيلَ: الاسْتِحْرامُ لِكُلِّ"[5] ويوجد لها معنى آخر منها مقارنة بالسلطان وهو ما جاء بقوله" **إِذا اسْتَشاطَ السُّلْطان تَسَلَّطَ الشَّيْطَانُ ، يَعْنِي إِذا اسْتَشَاطَ السُّلْطَانُ أَي تحرَّقَ مِنْ شدَّة الغضَب وتلهَّب وَصَارَ كأَنه نَارٌ تسلَّط عَلَيْهِ الشيطانُ فأَغْراه بالإِيقاع**"[6].

وهذه المعاني تتوافق في بعض جوانبها عما جاء في القران الكريم، إذ أشار الاخير الى التسلط بمعنى

([1]) د. على أسعد وطفة ، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2005، ص91-92.

[2] د. على أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، المرجع سبق ذكره، ص120-121.

[3] د.أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد: الأول، علا الكتب،نشر، توزيع، طباعة، القاهرة، 2008، ص1093.

([4])ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة ، ص399.

[5] المرجع سبق ذكره، ص848.

([6])المرجع سبق ذكره ص2376.

السلطان، وورد استخدام التسلط في القران الكريم نحو تسع وثلاثين مرة، اثنان بصيغة الفعل والبقية على صيغة الاسم، ففي صيغة الفعل جاء قوله تعالى"**إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا**"[1]، وقوله تعالى ايضا" "**وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**" [2] وتعني هنا السيطرة والتحكم من طرف على طرف آخر. اما صيغة الاسم فقد وردت بسبعة وثلاثين موقعاً كلها تدل على معنيين **الاول: الحجة والبرهان** وهو ليس موضوع بحثنا، **والثاني بمعنى التسلط والقهر** وهو غاية موضوعنا كما جاء بقوله تعالى" **وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ**"[3] اي بمعنى ما كان تسليطنا إياه عليهم إلا لنرى المؤمن من الكافر، ونميز الخبث من الطيب "**وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**"[4] . بمعنى ان الشيطان لم يكن له ذلك التسلط والقهر على الكافرين، أو التسلط القسري.

اما في قواميس اللغة الانكليزية فقد ورد اختلاف في تفسير كلمة السلطة والسلطان من خلال مفردتي " authority""power"، والأرجح أن مفردة التسلط جاءت من كلمة authority والتي تعني التسلط اي Authoeitarian ، أما كلمة "power " الإنكليزية فهي مأخوذة أصلاً عن الكلمة الفرنسية " pouvoir "والتي تعني لغوياً (القدرة ، أو، المكنة أو، الاستطاعة) وهناك من يرى بأن السلطة بمعنى" authority"وهي مشتقه من اللاتينية "Actor ", من الكلمة "Augescere" وتعني الذي ينصح ويملك ويساعد ويتصرف وينمو[5].

---

[1] االنساءة:90

[2]الحشر:6

[3]سبا:21

[4]ابراهيم:22

[5] د. رشيد عمارة ياس، محاظرات التقيت على طلبة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة السليمانية، لسنة الدراسية،2018-2019

غير أن الترجمة العربية للسلطة (Power) غالبا ما تشتمل على معنيين: الأول ينطوي على معنى القوة، أما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة، فيقال مثلاً السلطة السياسية، أو السلطة الشخصية، أو السلطة الفردية، وفي بعض الاحيان تستخدم للتعبير عن وظائف الدولة أو مرادفة للصلاحيات والاختصاصات[1].هذه من ناحية الترجمة إلى العربية، أما في اللغة العربية، فلْم يرد في المعاجم القديمة لفظة (السلطة) وانما الذي ورد الفعل الثلاثي سلط، فيقال سلطة عليه بمعنى القدرة والقهر، وهكذا السلطة المُلك القدرة، ومع ذلك فقد عرفت السلطة من خلال اشتقاقاتها، وبخاصة لفظة (سلطان) ج السلاطين والتي تعني الحجة. وعليه فان اصل التعبيرين في اللغة العربية وفي اللغات الاجنبية مختلف، حيث في اللغة العربية استخدم تعبير (السلطان) وليس السلطة ، لأن القوة والقهر تمارس بمشيئة إلهية، وهي مصدرها وشرعيتها. لذلك فان (السلطان) حجة، هو نفس تعبير (Authority) باللغة الانكليزية، بينما التسلط والقدرة: المَلك سمي بذلك لان تقام الحجة والحقوق، والتسلطية: سياسة التوسيع الاستعماري او "امبرياليسم"[2].

وهكذا يعرفها **المعجم الحديث للتحليل الساسي**، بأن السلطة (Authority) شأنها شأن المفاهيم المتصلة بها وهي القوة والنفوذ والقيادة، قاعدة لضمان الموافقة على الامتثال الى قرار أو أسلوب عمل (القدرة على ضمان الإذعان) ويذهب (عبدالمنعم الحفني) في معجمه الى ان السلطة (Authority) في اللغة هي التسلط والتحكم . فقد تكون السلطة شرعية أو غير شرعية (تسلطا يقوم على القسر والاكراه)[3].

اما في"معجم المصطلحات السياسية" فقد جاء التسلط مرادف لكلمة السلطوية وهي ميل للتسلط عند بعض الأفراد، أو إجراءات سلطوية أو هي حكومة لايشارك المحكومون فيها بالحكم[4].

بينما أشار **القاموس الشامل** "أن النزعة التسلطية مرادفة للفاشية والتحكمية وهي:

1. ميول تسلطية لدى الفرد
2. الاجراءات الفاشية
3. اتفاق الميول الفاشية واجراءاتها وأيديولوجيتها في المجتمع
4. حكومة لايكون للمحكومين دور في اتخاذ القرار السياسي فيها [1].

([1]) د.صادق الأسود، علم الاجتماع السياسى، جامعة بغداد، بغداد ص126.

[2] لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص334، متاح على موقع:-https://www.noor

[3] نقلاً عن: د. احسان عبدالهادي النائب، مفهوم السلطة وشرعيتها: اشكالية المعنى والدلالة، المجلة العلمية لجامعة جيهان، سليمانية، مايو،2017، ص68.

[4] د. وضاع زيتون، معجم المصطلحات السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص209

وفي قاموس "**اكسفورد**" التسلط مرادف لكلمة استبدادى و ديكتاتورى وهي مؤيد لمبدأ تحكم الدولة في الأفراد وحرياتهم[2]"

وهكذا المفهوم في محتواه مطابق لنمط الاستبداد القديم مع الأخذ بعين الاعتبار لذلك الآثار الحقيقية على الحكم الذي نشأ من شروط الحياة المعاصرة وهو يدل على الهيمنة التسلطية على المجتمع، ويتفق مع الاستبداد في الاستئثار بالحكم من دون أي وجه حق أو سند القانوني أو أخلاقي أو سياسي[3].

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للتسلط السياسي

تعددت التعريفات وتنوعت حول التسلط وتفسيره مما جعل الوصول إلى تعريف جامع أمراً صعباً يعسر الاتفاق عليه، لكون التسلط ظاهرة مركبة، فضلاً عن تعدد أشكاليها، وتداخل أسبابها

حتى يرى بعضهم أن **التسلط** " **نوع من النظام، السلطة بيد دكتاتور، ويدعمه الجيش، والحرس خاص، وحزب واحد، أو عناصر مشابهة، وتمارس هذه السلطة على نحو تسلطي وتعسفي**[4].

ولا شك تعدد واختلاف الأنظمة الدكتاتورية، من حيث الوسائل والأهداف، يختلف من جهة العنف واستخدام القوة، وتلك وسيلة آنية يستخدمها النظام لقمع المعارضة للحفاظ على السلطة. وعرف **د. سفيان فوكة** النظام **التسلطي** "**بأنه نظام، يقوم على انفراد صفوة معينة بالحكم يعلوها حاكم يتمتع بسلطات واسعة، ويفرض هذا النظام نفسه على الشعب ويفرض قيوداً مشددة على الحريات السياسية فضلاً عن الحرية الاقتصادية**[5]."بحسب هذا التعريف فالتسلط يعني غياب الحرية السياسية والاقتصادية أي: فقدان كل أنواع الحريات في ظل النظام التسلطي.

وفي الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، نقرأ التسلط "**بأنه مصطلح سياسي يستخدم للتعبير عن حالة سياسية معينة فهو نوع من استخدام قوة السلطة بشكل مبالغ فيه، أو بمعنى آخر هو سوء استخدام السلطة في الحياة السياسية**[6]."

---

(1) د. مصلح الصالح أحمد، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار عالم الكتب للطابعة والنشر والتوزيع، السعودية، 1999 ص55.

(2) قاموس اكسفورد ئينكليزى –عربي، ص78.

(3) د. سفيان فوكة، المرجع سبق ذكره، ص13.

(4) موريس دوفرجية، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص56.

(5) د. سفيان فوكة، المرجع سبق ذكره، ص13.

(6) د. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، تم نشرها على موقع الالكتروني: www. Kotobarabia.com. ، ص101

نلمسُ في هذا التعريف أنه حصر التسلط في الجانب السياسي فقط، في حين إن التسلط يتضمن الجانب السياسي وغير السياسي .

ويرى د.**على أسعد وطفة** التسلط "**بمعنى، الإسراف في استخدام السلطة وتجاوز الحدود الشرعية لغايات لاتتحقق فيه مصالح الأفراد ولاتعبر عن طموحات الخاضعين لها**[1]."وفي هذا التعريف التسلط هو استخدام السلطة من أجل تحقيق مصالحهم .

أما وجهة نظر الموسوعة الدولية للعلوم الانسانية في تعريف **التسلطية** "**فهي تتضمن قائداً واحداً أو مجموعة صغيرة من القادة يمتلكون السلطة السياسية مطلقة، يؤمنون بسيادة سلطة الدولة على كافة المنظمات في المجتمع، والقادة وهم المتسلطون الذي يقررون كافة السياسات والقرارات الحكومية الهامة**[2]."

وبذلك عد التسلط authoritarianism " مجموعة من القيم التي تعطي الأولوية للأمن الجماعي للمجموعة على حساب الاستقلال الليبرالي للفرد."[3] **، لياخذ بذلك فهما ذات طابعا سلبياً لدى الأغلبية من الناس الذين يضفون عليه طابع التسلط، اي ممارسة البطش والقوة والإكراه والإرهاب والقمع والعدوان**[4]." وكلها تعبر عن "اخضاع الآخرين عن طريق أقصى درجات الشدة والقوة وإلغاء وجودهم مادياً أو معنوياً بصورة جزئية أو كلية، والقمع قد يكون نفسياً أو رمزياً وقد يشتمل على جميع هذه الجوانب دفعة واحدة."[5]

أما **خوان لينز فله تعريف يقول عن التسلط "أنظمة سياسية تعتمد على الإكراه والعنف، مع غياب أيديولوجية واضحة باسم فرد أو مجموعة، وعدم تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية**[6]. "

---

[1] د. على وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، المرجع سبق ذكره، ص130.

[2] نقلاً عن: د. رشيد عمارة د. اميد رفيق فتاح، شكالية السلطة والتسلط في النظام السياسي العراقي بعد 2003، عدد خاص أعمال المؤتمر السنوي الرابع لسكول العلوم السياسية – جمجمال في جامعة السليمانية، بالتعاون مع المنظمة النفار لتنمية الثقافة الذيمقراطية، 2013، ، ص18.

[3] Norris, P., & Inglehart, R. (2019). Cultural backlash: Trump, Brexit and authoritarian populism. Cambridge: Cambridge University Press.

[4] سناء الغندوري، مفهوم السلطة لدى المدرس وعلاقته بالقلق النفسي عند التلميذ، في مجلة الدولية التربيةالمتخصصة، المجلد:3، العدد: 12، 2014، ص200.

[5] د. رشيد عمارة ود.اميد رفيق فتاح، المرجع سبق ذكره، ص17.

[6] د. عبدالعالي عبدالقادر، النظم السياسية المقارنة، الجامعة سعيدة – د مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص55.

وعلى ضوء هذا التعريف ، فإن التسلط تعني غياب أيديولوجية واضحة، ولكن في أغلب الأحيان يكون لديهم الفرد والجماعة المتسلطة أيديولوجية قوية ويدافعون عنها ويرفضون كل الآراء المختلفة، وهذا هو سبب وجود التسلط.

ومما سلف يمكن ان نستخلص الى القول: أن التسلط هي استخدام غير شرعي القوة في تحقيق منافع ومزاعم ذاتية، وتحقيق أهداف بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة.

الفرع الثالث: تطور مفهوم التسلط السياسي

ان التسلط من الظواهر الاجتماعية التي تسود كثيرا من المجتمعات، وينجم عن نوعية وترتيب الأسرة وطرق تربيتها لأبنائها وتعد الأسرة هي المسؤولة الأولى عن إنتشار هذه الظاهرة؛ وذلك لإمكانها تنشئة وتهيئة ابنها بطريقة لاتجعله متسلطاً بل متسامحاً وان أي خلل في الطريقة يجعل العكس سائداً، ثم أن التواصل مبني على الاحترام والود والعطف والتلاحم بين الطفل والأسرة أو المدرسة أو الأخوة أو الأصدقاء ويعد التوجيه السليم المبني على المحك الإيجابي أهم خطوة للقضاء على التسلط وبناء علاقة جيدة بين كل الأطراف في عدم تكوين الشخصية المتسلطة[1].

بما ان السلطة تمثل الجزء الأساسي في الدولة، إذن فلا دولة بلا سلطة معترف بها من مواطني الدولة، إلا أن سلطة الدولة من سلطة بوصفها ظاهرة اجتماعية، سياسية تقوم بإدارة شؤون المجتمع قد تتحول تدريجيا إلى سلطة تسلطية على المجتمع، عندما تحتكر جماعة ما ذات عصبية ضيقة القوة وتعمل على إبقائها محتكرة في يدها حتى تتحول سلطة عنف واستبداد مطلق و إلى أداة نفي للحق العام، ولماهية الدولة والقانون، واحتكار الحق والقوة والعنف، وإن جماعة تحتكر الحق والقوة أو بإسم الحق والقوة تخنق الأكثرية من خلال جماعة تسلطية تنفرد بالسلطة المطلقة، ومع الأيام تتحول سياسة التسلط لدى الجماعة إلى ذهنية تسلطية، عقلية تسلطية تدميرية بامتياز، ثم الجماعة التسلطية قد تكون طبقة أو طائفة أو حزباً أو فئة تتمتع بعصبية على أساس نوع الجماعة المتسلطة، وهذه العصبية المؤسسة للتسلط تزيف تسلطها بخطاب أيديولوجي يبرر ممارساتها التسلطية[2].

---

[1] رنا ذناب و رفيل خالد، مظاهر التسلط في الاسرة العراقية، دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الديوانية، جامعة القادسية– كلية الآداب، 2017 ص14.

[2] أحمد برقاوي، الدولة والسلطة والتسلط، شبكة معلومات الدولية، على موقع:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2021-07-16-1.4208498

على الرغم من أن النظام الديمقراطي يعمل من أجل مشاركة جميع المواطنين البالغين في العمل السياسي، فإن التسلطية تنكر مثل هذه الحقوق على مواطنيها أو تحد منها الى درجة كبيرة، في أكثر الأحيان وذلك بقمع المعارضة بل استئصالها بالتصدي والقمع لأية محاولة تستهدف تعديل النظام أو المساس بالقيادات السياسية القائمة [1].

ويتضح مما سلف ان كلمة التسلط تستخدم في العلوم الاجتماعية والسياسية لوصف وبيان نوع من الحكم او نمط من القيادة تتميز بالسلطة المركزية من خلال تقييدات الحريات السياسية وعدم مشاركة الشعب في السلطة.

2_ المفاهيم المتداخلة مع التسلط السياسي

يقترب مفهوم التسلط من مفاهيم آخرى غالبًا ما تستخدم على سبيل الترادف لهذا المفهوم وهو ما نحاول بيانهُ من خلال ثلاثة أفرع كالآتي:

الفرع الاول: مفهوم العنف وعلاقته بالتسلط

العنف هو الاستخدام المفرط للقوة بشكل يفوق ما هو معتاد عليه ومقبول اجتماعيا وهو يتضمن لغة التداول في الأوساط والجماعات سواء كانت إجرامية أم مسلحة، وقد يكون العنف على شكل كلام أو أفعال[2]. والعنف الطبيعي وتظهر أولى مظاهره في الطبيعة الغابية عند الحيوانات المفترسة وتعد الموروثات الصفاتية مثل؛ الوحشية والعدوانية، أي الافتراس والقتل كخصائص تتميز بها الحيوانات في طبيعتها الغرائزية، وهذا ما دفع كثير من الفلاسفة وعلماء والأنتروبولوجيا الى التفكير والبحث في الطبيعة الانسانية، ومعرفة مدى إمكانية تفسير العنف البشري على ضوء الفطرة والطبيعة البشرية. ان العنف الطبيعي مفهوم يوحي الى معنى القتل والاعتداء وما يولده من عنف نفسي، كميل نحو التعذيب وهو ليس العنف الوحيد الذي يعرفه الوضع البشري، بل هناك أشكال متعددة من العنف تتجلى إذ يمكن الحديث عن العنف الاجتماعي، الذي قد يمارس داخل المجتمع، بقدر الإكراه الاجتماعي، حين يمارس الرأي العام على الفرد في حالة ما إذا لم يتمثل للقيم الثقافية التي تؤطر الجماعة، وقد يتعرض لطرق تتجلى في النفي والنبذ والإقصاء والطرد او أي شكل من من أشكال العنف المجتمعي[3].

---

[1] أنتوني غدنز، ترجمة: د. فير الصياغ، علم الاجماع، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص475.

[2] أنس عباس غزوان، العنف الأسرى ضد الاطفال وانعكاساته على الشرعية، مجلة جامعة بابل، كلية العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد: 4،2015، ص2157.

[3] عزيز الزرق، ومحمد الهلالي، العنف، المغرب، دارتوبقال للنشر، 2009، ص6.

يرى بعض المدارس في ظاهرة العنف أو الفعال العنيفة "هي خاصية ظاهرة، يتعلق الأمر باستخدام غير مشروع أوعلى الأقل غير القانوني للقوة."[1]

وعلى ضوء هذا التوجه في التعريف، فقد يشمل العنف جميع الأفعال الخارجة عن القانون؛ ولكن لا يعد جميع الأفعال الخارجة عن القانون عنفًا؛ لأنه السلطة في الدولة تستند على مؤسسة تضم الشرطة والجيش وهما يحتكران استخدام القوة المشروعة وأيضا وجود محاكم وسجون لأجل حماية المواطنين وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة. وبهذا يتضح وجود عنف حكومي وهو الإفراط في استخدام الحق في القوةحتى يمكن أن نتخيل أن لاتوجد سلطة من دون عنف، وهنا تقول "**حنا أرندت**" في كتابها "**في العنف**" إن كانت السلطة لا تحتاج إلى تبرير فإن العنف هو ما يبررها ويجعلها مسيطرة. فلا يمكن تصور سلطة من دون استحضار عتادها العسكري والأمني الذي تطبق به عنفها المشروع[2].

وعند د. **بكر القباني** ، العنف **بأنه عكس الهدوء "وهو كافة الأعمال التي تتمثل في إستعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب وكذلك أعمال الفتك والقتل والتعذيب وما أشبه[3]."**

وبهذا التعريف يكون، العنف يشمل فقط الجانب المادي، وهذا التعريف يفتقر إلى ذكر الجانب المعنوي لأن العنف يتضمن الجانبين: المادي والمعنوي معاً.

وذكر ماجد الغرباوي **العنف "بأنه مبالغة أو إسراف في استخدام القوة[4]."**

ومن خلال هذا يمكن القول بأن العنف هو بعد رئيسي من أبعاد التسلط،واذا استدرنا في اتجاه النقاشات حول ظاهرة السلطة نجد توافقاً بين المنظرين السياسيين سوأ كانوا من اليسار أم من اليمين، فهو ينظر الى العنف باعتباره لاشئ، أكثر من تجلي الأكثر بروزاً للسلطة "**كل سياسة إنما هي صراع من السلطة، والعنف إنما هو أقصى درجات السلطة [5]."**

---

(1) المرجع سبق ذكره، ص9 .

(2) حنة أرندت، في العنف الفكر الغربي المعاصر، ترجمة: ابراهيم العريس، بيروت، دار الساقي، ط1، 1992، ص46.

(3) قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، في مجلة الباحث، الجزائر، عدد:01، 2002، ص104.

(4) ماجد الغرباوي، تحديات العنف، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، لبنان، 2009، ص60.

(5) حنة أرندت، المرجع سبق ذكره، ص،31.

إلا أننا يجب أن نميز بين العنف والتسلط الذي يقوم به النظام السياسي، منه ما يتطلب فرض القانون في استخدام نوع من أنواع العنف لإخضاع أفراد المجتمع لمشيئته، ويعد هذا الاستخدام للعنف عنفا شرعياً لفرض النظام وتحقيق الأمن للمواطنين، لكن حين يصبح العنف نهجا سلطوياً يسعي لتحقيق مصالح فئة اجتماعية على حساب بقية فئات المجتمع لم يعد عنفاً شرعياً بل هو نوع من أنواع التسلط تمارسه الدولة ضد المجتمع وهو مايجب مقاومته بكل السبل للحد من تأثيراته السلبية في أفراد المجتمع[1].

فالعنف بهذا المعنى هو عنف غير مشروع والعنف غير الشرعي قائم على مبدأ انه لاتوجد دولة تقوم بأدوارها من دون حيازتها أسباب القوة وممارسة العنف عند الاقتضاء، العنف الذي يجري خارج القانون وضده، من أجل مصلحة ليست عامة بل فئوية أوخاصة، هذا النوع غير المشروع من العنف في هذه الحالة يرادف معناه: القمع والتسلط ويمكن اطلاق صفة العنف السلطوي بالعنف الاستبدادي أو الدكتاتوري أو الطغياني بحسب نوعيته[2]. أي يجب أن نحتاط الدقة في بيان وتفسير المصطلح وبيانه.

وتجدر الاشارة الى إن العلاقة بين السلطة والعنف هو ربط اجتماعي سياســــــــــي والأصل الاجتماعي للعنف يعود الى درجة التسلط التي يعاني منها الفرد داخل المنظومات الاجتماعية والسياسية؛ لذلك فإن السلطة في علاقاتها مع الآخر يجب أن تكون داخل المجتمع إما سلطة شرعية أو سلطة تمارس العنف على أفرادها، فالتسلط يظهر من خلال درجة العنف في الممارسة داخل الكيان الاجتماعي والذي يؤثر على الاستقرار السياسي، فجدلية السلطة والعنف تبين تحول السلطة الى التسلط وهو التحول الذي يبين أن العنف إذا مورس في أقصى درجاته ومختلف اتجاهاته بدون غايات يتحول الى التسلط، وهذا يعني أن التسلط لاتقوم له قائمة من دون عنف[3]. فكأن التسلط توأم العنف والعكس صحيح.

بهذا نجد ان العنف ظاهرة اجتماعية إذا عدنا إلى التاريخ ، فإننا نرى أنه مع تكوين المجتمع البشري، كان العنف موجودًا إلا أنه اخذ يتغير من حيث النوع والمصادر وعدد الضحايا بتغير العوامل

---

[1] صاحب الربيعي، سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور، صفحات للدراسات والنشر، سورية– دمشق، 2007، ص41.

[2] فخرالدين ميهوبي، اثر الفكر السلطوى على بناء الديمقراطي في الدول العربية، دراسة مقارنة لحالتي المغرب والأردن، أطروحة الدكتوراه غير المنشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2019–2020، ص82.

[3] د. خلوات حليمة، السلطة والعنف، في مجلة حوار الثقافي، جزائر، مجلد:3، العدد:2، 15–9–2014، ص38.

الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، فهو يتراوح من العنف الداخلي البسيط إلى الأعمال الإرهابية الكبرى التي تعبر حدود الدولة، وكل من هذه الصور تختلف درجة العنف فيها من صورة إلى أخرى، إلا أن جميع أعمال الإرهاب تندرج في إطار العنف بأشكاله وصوره، ولكن ليس كل عنف إرهابًا، وإن جمعنا الصور كلها تحت اسم التسلط. ثم إن العنف والتسلط منفصلان ومترابطان في آن نفسه، فالعنف غير الشرعي يقترن بالتسلط اذ يستخدم كلاهما القوة غير المشروعة ولاتوجد سلطة من دون عنف مثلما تفرض السلطة النظام بالعنف والعنف مايسبب من تسلط وقمع وإرهاب وحروب، **ان العنف** هو ممارسة غير شرعية في أقصى درجاتها ومختلف اتجاهاتها..

الفرع الثاني: مفهوم الارهاب وعلاقته بالتسلط

الإرهاب: ظاهرة مبتدعة من مظاهر الاضطراب السياسي التي عمت على المراحل ولاتزال حتى الآن ولايكاد تخلو منها أمة أو شعوب، ولا تقتصر على دين أو على ثقافة أو على هوية معينة ، وإنما هي ظاهرة شاملة وعامة تجردت عن الدين والهوية والثقافة .

وحين نبحث عن جذور هذا المصطلح الإرهاب – نجد في اللغة اللاتينية، يعد الفعل اللاتيني Ters الذي اشتقت منه كلمة (Terror) هو المصدر الأساسي لكلمة الارهاب[1]. وتجدر الإشارة إلى أن تعبير "الإرهاب" هو من ابتداع الثورة الفرنسية، ولم يتبلور الإرهاب واقعيًا في عام 1794م، وكان ذلك عندما أعلن روبسبير بداية عهد "**الإرهاب أو الرهبة**" فرنسا في الفترة (10 مارس 1793م – 27 يوليو 1794م) . ومنذ ذلك العهد اشتقت اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلمة (Terrorism) بالإنجليزية و (Terrorisme) بالفرنسية، بمعنى "الإرهاب" . فخلال الثورة الفرنسية مارس روبسبير ومن معه من أمثال سان جيست (St . Just) وكوثون (Couthon) العنف السياسي على أوسع نطاق، حيث قادوا حملة إعدام رهيبة شملت كل أنحاء فرنسا[2].

هناك تعريفات مختلفة للإرهاب زادت من الالتباس حول ماهيته.اذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا. ومع ذلك، نجد في عام 2005، عرّفت لجنة تابعة للأمم المتحدة الإرهاب "**بأنه أي عمل "يهدف**

---

[1] د. على ليلة، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة ، ط1، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2007 ، ص 210.

[2] د. أدونيس العكره، الارهاب السياسي، ط1 ، بيروت، دارالطليعة للطباعة والنشر، 1983 ، ص33–35.

إلى التسبب في وفاة أو أذى جسدي خطير للمدنيين أو غير المقاتلين بغرض تخويف السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام أو الامتناع عن القيام بأي شيء"([1]).

وذهب الاستاذ ويلكسون في تعريف الإرهاب بأنه " **نتائج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول الى أهداف سياسية معينة يضحى من أجلها المعتقدات الانسانية والاخلاقية كافة**[(2)]."

أما الموسوعة السياسية فجاء تعريفها عن الإرهاب بأنه "**استخدام عنف خارج نطاق القانون بأشكال مختلفة كالاغتيال، والتشويه، والتعذيب، والتخريب، والنسف، بغاية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة، والتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال**[(3)]. "

وفي القانون العراقي رقم 13 لسنة 2005 الذي سمي "قانون مكافحة الارهاب" مادة(1) جاء تعريف الارهـــــاب، "**بكل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية** ." [(4)]

وهناك من يذهب الى تعريف الارهاب من الناحية التربوية على انه "نسق من الفعاليات والخبرات السلبية العنيفة التي يخضع لها ويعانيها من يخضع للسلطة أو التسلط: كالعقوبات الجسدية، والاستهزاء، والسخرية، والتهكم، وأحكام التبخيس، وغير ذلك من الإحباطات النفسية والمعنوية التي تشكل المناخ العام الحالة من الخوف والتوتر والقلق التي يعانيها المتربون والتي تستمر عبر الزمن وتؤدي الى

Continues." ([1]) Shinn, Ambassador David. "Poverty and Terrorism in Africa: The Debate *Georgetown Journal of International Affairs* 17, no. 2 (2016): 16–22. P17. http://www.jstor.org/stable/26396167.

[(2)] همداد مجيد على، الارهاب ، سليمانية ، وزارة الثقافة ، المديرية العامة للطباعة والنشر، 2006، ص17.

[(3)] د. عبدالوهاب الكيالي والأخرون ، موسوعة السياسية –الجزء الأول، الطبعة الثالثة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990، ص 153

[(4)] قانون مكافحة الارهاب، رقم 13، الوقائع العراقية ، عدد4009 ، 2005/11/9 .

نوع من الإعاقة النفسية والفكرية [1]."وقد ازداد الامر تعقيدا في تمييز الارهاب عن التسلط نتيجة القائمين به، فهما على نوعين هما: إرهاب الدولة، والإرهاب الفردي والمجموعات، وقد يحدث تدخل بين هذين النوعين، فالدولة ترتكب الإرهاب بنفسها أو بواسطة دعمها لبعض الأفراد أو الجماعات لتضعف بعض الدول الأخرى المنافسة، أو أن الجماعة الإرهابية إذا نجحت وسيطرت على مقاليد السلطة قد تستمر في استخدام العنف والإرهاب وهي في السلطة ويعبر "" مصطفي حجازي" عن ارهاب الدولة قائلاً:"يجسد قادة الدول الارهابية الشرعنة لفعل القتل الجماعي انطلاقاً من أفكار سياسية، ويصل فعل القتل حتى الوحشية الدموية بزعم أنهم يقومون بواجبهم لإحقاق العدالة والدفاع عن النفس[2]. " وهناك صلة وثيقة بين الارهاب والعنف والتسلط إذ يُمكن الإرهاب هو استخدام العنف أو تهديد باستخدام العنف من قبل الدول والجماعات خارج نطاق القانون، ان العنف هو الوجه الآخر للإرهاب، انه يشيع جو من الخوف والمهانة في المجتمع والعنف غير شرعي أي (التسلط) وهكذا اذا كان هدف التسلط يعنى التحكم والسيطرة ولكن جماعة إرهابية تساند دول معينة لتحقيق أهداف استراتيجية وسياسية وخلق حالة من الذعر الشامل في المجتمع غير مقتصر عن ضحايا من المدنيين أو العسكريين.

الفرع الثالث: مفهوم السيطرة وعلاقته بالتسلط

السيطرة "هي الحكم بالقهر أو الامتثال عن طريق القهر، فالأفراد أو الجماعات قد يمارسون القوة بعضهم على البعض الآخر[3].

أن فردًا أو أكثر أقوى من الآخرين بحيث يكون في وسعهم أن يفرضوا وجهة نظرهم في كيفية تسيير الشؤون العامة، هناك علاقة وثيقة تقوم مابين السيطرة والسلطة لأن القوى الاجتماعية التي تسيطر فعلاً أو تسعى الى سيطرة تحاول الاستحواذ على السلطة، والواقع أن كل السلطة السياسية حتى أكثر شرعية منها، والأكثر قبولاً في مبدأيتها تشتمل على تركيبة من السيطرة والصلاحية؛ بيد ان السيطرة واقعة مادية بينما السلطة تنطوى على عناصر متعددة ومتنوعة مادية ومعنوية، فارغم جانب الاجبار المادي في تكوين السلطة فان جوانبها الأخرى تتعلق بعنصر إقناعي في السلطة وعن طريقها تسعى الى

---

[1] د.على وطفة، الارهاب التربوى، مجلة العربي ، كويت ، العدد: 460، 1997، ص165.

[2] نقلاً عن: صاحب الربيعي، المرجع سبق ذكره، ص42.

[3] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة:أحمد زايد، ومحمد محى الدين، والاخرون، المشروع القومي للترجمة، المجلد الثاني، 2000، ص839.

طلب الشرعية، أما السيطرة فتفرض بالقوة وليس بالاقناع، ومع ذلك [1]. من خلال ذلك يتضح ان السيطرة هي أقرب الى التسلط وليس الى السلطة لان الاخيرة هي علاقة بين طرفين أو أكثر يتوافر فيها شرط الإذعان ولكن ليس بالضرورة ان يكون إذعان إجباري انما إذعان ربما يكون اختيارياً طوعياً، بينما السيطرة تقتضي الإذعان الإجباري وهي بذلك تقترب من التسلط القائم أصلا على السيطرة والتحكم بالآخرين من خلال استخدام القوة [2]. وأن كل علاقات القوة وبدرجة كبيرة تلك هي العلاقات القسرية .

وفيما يتعلق بمفهوم "**التسلط**" فقد عرف "**دينكن ميتشل**" التسلط "**بانه السيطرة القسرية والجبرية التي تلزم الأفراد على التكيف على مشيئتها من خلال العقاب أو المكافأة.**[3] "وفقًا لهذا التعريف، التسلط يعني السيطرة، وهذه السيطرة يعتمدعلى جوانب مادية ومعنوية معاً.

إن إحدى الخصائص التي ترتبط بالأنظمة غير الديمقراطية وبالنظام المتسلط هي استخدام الإكراه، وهو إحدى مظاهر التسلط في إخضاع الأفراد للتهديد بإيذاء حياتهم أو معيشتهم، وغالباً مايتم فرض الطاعة والإذعان لأهداف النظام من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الشعب، وهو مايرسل إشارة واضحة إلى أن أولئك الذين يعارضون النظام والحكومة سيتم التعامل معهم بقسوة، فقد يخسرون وظائفهم أو حصولهم على موارد معينة أو يتم اعتقالهم أو احتجاجهم من دون محاكمة أو ينتظرهم التعذيب أو الموت وهكذا يمكن السيطرة على الناس يجعلهم يعملون ضد بعضهم نتيجة خوف كل منهم أن يتم الإبلاغ عنه من شخص آخر، واستخدام الاعتقالات العشوائية والتعذيب والخطف والقتل[4].

وفي هذا الصدد يشير "**باترك هـ أونيل**" الى مجموعة من الوسائل غير الديمقراطية للسيطرة ومن أبرزها:[5]

1. الإكراه: امتثال يفرض من خلال العنف والرقابة
2. الاختيار: جلب اعضاء من المجتمع الى علاقات مفيدة مع الدولة والحكومة، غالباً من خلال النقابات أو المحسوبية.

---

[1] د.صادق الأسود، المرجع سبق ذكره ، ص 148-149 .

[2] د. رشيد عمارة، محاضرات ألتقيت لطلبة الدكتوراه، المرجع سبق ذكره.

[3] نقلاً عن : د. رشيد عمارة ود.اميد رفيق فتاح، المرجع سبق ذكره، ص18.

[4] باتريك هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، دار الفرقد، السورية، 2012، ص ص212-231

[5] باتريك هـ أونيل، المرجع نفسه ، ص232.

3. عبادة الفرد: يشجع الناس على طاعة القائد على أساس ميزاته الاستثنائية وأفكاره القوية المثيرة للاهتمام.

ثانياً: خصائص وانواع التسلط السياسي

لايمكن فهم التسلط السياسي من خلال تعريفه فقط وبيان أبرز المفاهيم المتقاربة معه،ولكن لابد من دراسة خصائصه، وإبرز أنواعه ،وهو ما سيتم دراسته في المطالب الاتية:

1_ خصائص التسلط السياسي

يتميز التسط بعدد من الخصائص، يمكن ان تنقسم هذه السمات على اقسام عدة، ولعل من أبرزها ما ياتي:

الفرع الاول: السمات العامة غير المحددة:

هناك خصائص عامة يشترك بها التسلط السياسي في كل المجتمعات، ويمكن ان نسجل أبرزها[1]:

اولا: يوجد تنافس سياسي بل هناك سلطة واحدة ، وهناك قيود على الحريات العامة والفردية، ولاسيماً حريات الإعلام والصحافة فهي خاضعة لرقابة الدولة، ولايسمح للإعلام المعارض أو المستقل بأي نشاط.

ثانيا:غياب لأي أيديولوجية صارمة ومنسجمة، وعادة ماتلجأ بعض هذه النظم إلى أيديولوجيات غير شمولية ذات طابع وطني أو قومي.

إلا أن الباحثة لا تتفق مع هذه الخاصية؛ لأن الناس أو الجماعات التي تمارس التسلط في أغلب الأحيان ترتبط بأيديولوجية صارمة ومنسجمة سواء كان دينيًا أم عرقيًا أم مذهبيًا... وهو مانلاحظ في أغلب الأنظمة التسلطية_ الشمولية تستند على إيديولوجية محددة مثلاً هتلر أو موسولوني أو غيرهم، ومن هذه الصراحة المتشددة ينبثق: [2]

أ. استخدم العنف والاكراه لفرض الولاء السياسي.

ب. أغلب الأحيان السلطة القضائية غير مستقلة

ج. الحكام القائمون على رأس السلطة، ومصدر السلطة بعيد عن الآليات الديمقراطية والانتخابات، وهذا الامر لاتتفق عليه كل مصادر التسلط السياسي، فالبعض منه يأتي عن طريق الانتخابات لكن تستمر بطرق بعيدة عنها. [3].

---

[1] د. عبد العالي عبدالقادر، المرجع سبق ذكره، ص55.

[2] د. عبد العالي عبدالقادر، المرجع سبق ذكره، ص55

[3] د. سفيان فوكة، المرجع سبق ذكره، ص13.

وهكذا التسلط هو نظام مرتبط عادة بالدكتاتورية. إنه مبدأ يقوم على طاعة السلطة، ويعارض استقلالية الأفراد في الفكر والعمل، كشكل من أشكال الحكومة، وتكون السلطة مركزة وبيد الزعيم أو في نخب صغيرة وليس هناك مسؤولية دستورية أمام الشعب[1]

الفرع الثاني: خصائص التسلط السياسي من خلال أنظمة غير ديمقراطية:

ان أكثر الأنظمة غير الديمقراطية هي أنظمة تسلطية، والتي تمثل مجموعة واسعة من أنواع الأنظمة المختلفة، ويعرف الباحثون الأنظمة غير الديمقراطية بأنها " تلك التي تمارس فيها مجموعة صغيرة من الأفراد السلطة على الدولة دون أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع" [2] ولايمارس الناس في الأنظمة غير الديمقراطية دوراً هاماً في اختيار أو إقالة القادة من مناصبهم بمعنى هذه الأنظمة مبنية حول تقييد حرية الفرد، وما يصف علماء السياسية هذه الأنظمة في ضمن عدد من أشكال الحكم المحددة والأشكال الأكثر شيوعاً في العالم هي: الأنظمة الشخصية أو الملكية والعسكرية وأنظمة الحزب الواحد، والأنظمة الدينية، والشمولية[3]. ولكن بالرغم من تباين درجة التسلط إلا أنه يمكن القول هذا النوع من النظم تشترك بسمات عدة منها[4]:

أ. هذا النوع من الحكم يفشل في الفصل الواضح بين المصالح العامة والخاصة وبين المال العام والخاص، ويميل الى استخدام الموارد العامة واستغلالها لصالح مصلحة خاصة.

ب. تطبيق القانون يكون نسبياً وتعسفياً، مع استثناء المسؤولين من تطبيقه.

ج. يتميز الحكم بوجود أولويات تتعارض مع التنمية، وتدفع نحو هدر الأموال والموارد المتاحة وسوء استخدامها.

د. قاعدة المعلومات ضعيفة وغير شفافة، في عمليات صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات العامة بشكل خاص.

هـ. تتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به؛ مما قد يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان .

---

(1) Robert Bedeski, Authoritan Systemencyclopedia Of Life Support System, University Of Victoria, Canada, 1994,P2.

(2) باتريك هـ أونيل، المرجع سبق ذكره، ص218.

(3) المرجع سبق ذكره، ص238.

(4) د. سفيان فوكة، المرجع سبق ذكره، ص15.

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا في بعض الأنظمة التسلطية تتبنى مؤسسات مرتبطة بالديمقراطية؟

للاجابة على ذلك ان الأنظمة التسلطية تستخدم المؤسسات الديمقراطية لزيادة قوتها وحماية نفسها ضد التهديدات المحتملة من داخل النظام والمجتمع، من خلال مجموعة آليات رئيسية مثل: المراقبة، والحصول على معلومات، وتوزيع المحسوبية...الخ حوالي 70% من الانظمة التسلطية أجرت انتخابات تشريعية و80% تقوم باجراء انتخابات للحصول على منصب لمنصب الرئيس التنفيذي، وتسمح لأكثر من حزب واحد بالمشاركة في الانتخابات، وهذا لايعني أن الانتخابات تجري في ظل نظام شرعي بل لأن ذلك النظام له قدرة على شراء أو ترهيب أو تهديد أو اجبار الجماهير على التصويت لصالحه[1].

وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى ان السمات التي قدمها "**خوان لينز**" منذ أكثر من نصف قرن لا تزال مقبولة على نطاق واسع من قبل المجتمع الأكاديمي. وفقا للينز ، تتميز الأنظمة التسلطية بأربع سمات محددة[2]:

1. تعددية سياسية محدودة وغير مسؤولة.
2. غياب الأيديولوجيا التفصيلية والموجهة ، التي لها "عقليات مميزة"
3. غياب التعبئة السياسية المكثفة والواسعة النطاق.
4. ممارسة السلطة في ضمن حدود غير محددة رسميًا

والسلطوية بالنسبة له يعد "نمطًا للحكم غير متسامح مع المعارضة ".

وفي هذا الصدد يرى الباحثان في علم الاجتماع السياسي"منيك شوميليه جوندور Monique Chemillier-Gendrean" و "كلود كورقوازييه Claude Courvoisier" أن مختلف العناصر المكونة لظاهرة التسلط هي عكس عناصر الديمقراطية الليبرالية ،وحددا هذا التمايز بما ياتي[3]:

- تشابك في السلطات، فالحرية التي يضمنها مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، تتأثر، وترتكز السلطات بين يدى رجل واحد أو مجموعة صغيرة من الرجال.
- تقليص وإلغاء حرية التعبير والصحافة، ويتم احتكار الإعلام من قبل الأقلية الحاكمة.

([1])Dawn Brancati, Democratic Authoritarianism:Origins and Effects, Department of Political Science Washington University in St. Louis,2014, p314.

([2])Oliver Schlumbergert<Authoritarian Regimes, University Of Tuebingen,2017, p2.

[3] شوميلييه- جاندرو وكورفوازية، مدخل الى علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د. اسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1: 1988، ص ص68-69.

- غياب حرية التنافس على السلطة، ومنع بعض الأحزاب السياسية أو حتى تقليصها الى حزب واحد.
- عدم استعمال الاقتراع العام، إما بإلغاء الانتخابات التي قد تؤدي إلى تمثيل الشعب أو بالتحكم بهذه الانتخابات بفعل الإكراه أو التهديد اللذين تمارسها السلطة الحاكمة على الشعب.
- قيود على الحرية، وحتى إلغاء الحريات الفردية بكاملها، حرية التنقل وحرية التجمعات..الخ. اما الدراسة التي أجراها الباحث الأمريكي "أدورنو" ،فقد حدد مجموعة من السمات والخصائص للمجموعات المتسلطة وكما ياتي: [1]

أ. الخضوع التسلطي: قبول مختلف أشكال السلطة والتعنت دونما نقد أو تذمر، ومن ثم هذا القبول يتكامل مع الميل إلى ممارسة القهر والتعنت عندما يوجد المتسلط في موقع السلطة.

ب. العرفية: أي الالتزام بالعرف والقيم والعادات التي أجرتها القوى المتسلطة التزامًا شديدًا.

ت. الانتصار للتسلطية: يوظف إمكانياته في إيقاع أشد العقاب على الأشخاص الذين يقفون موقفًا عدائيًا من السلطة وهؤلاء الذين ينتقدون السلطة القائمة أو يعترضون على من يمارسها.

ث. ضد الذاتية: أي أنه يرفض كل التصورات الذاتية والشخصية المعادية للسلطة وهي الومضات النفسية المضادة للسلطة التي تتخطه أحيانًا. فسرعان ما يرفض مثل هذه الومضات الذهنية ويستبعدها من ساحة الوعي.

ج. التصلب في الأفكار الخرافية: يؤمن الشخص المتسلط عادة بالأفكار والمعتقدات الأسطورية والخرافية التي تمجد السلطة والتسلط وتبرر بشاعتها.

ح. القوة والشدة والتطرف: لا يؤمن الشخص المتسلط بالحدود الوسطى فأشياء الكون كما تبدو له إما أن تكون سالبة أو موجبة، شريرة أو خيرة، والإنسان إما أن يكون حاكمًا أو محكومًا، غالباً أو مغلوباً، ظالما أو مظلومًا، قويًا أو ضعيفًا.

خ. الإسقاطية: يسقط المتسلط مشاعره المتسلطة على الكون فهو يعتقد أن العالم مليء بالظلم والتوحش والخطر حيث يجب على الإنسان أن يكون متحفظًا ومتحفزًا وحذرًا.

د. التدميرية: توجد لدى المتسلط نزعة تدميرية وتعطشاً إلى إيقاع الأذى بالآخر وقمعه ولاسيما هؤلاء الذين لايظهرون ولاء للسلطة وتقديساً لها[1]. لذلك فإن التسلط لها خصائصها الخاصة التي تتغير باختلاف المجتمعات والأنظمة السياسية يمكن اعتبار الفعل أو السلوك عنيفًا في مجتمع أو

[1] نقلاً عن: د. على أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، المرجع سبق ذكره، ص134.

نظام سياسي ما ولكن ليس تسلطياً في مكان آخر، على سبيل المثال ، في النظام الدكتاتوري، يسمح القانون بالتسلط، وهو ما يتعارض تمامًا مع النظام الديمقراطي الذي تُحترم فيه الحرية والحقوق الفردية، ومشاركة سياسية...الخ

2_ أنواع التسلط السياسي

طرح الدارسون تصنيفات عديدة ومختلفة لأنواع التسلط السياسي وهذا التعدد والاختلاف في التصنيفات يأتي الى حد كبير من تعدد العناصر التي تنطوي عليه التسلط السياسي ،ولعل من ابرز أنواع التسلط السياسي هي:

الفرع الاول: التسلط الفردي

مفهوم الفردية (المونوقراطية) مشتقة من كليمتين يونانيتين Monos واحد، وCratos حكم، بمعنى حكم الفرد الواحد الذي يمسك بزمام السلطة ويفرض أفكاره وطريقة حكمه على الشعب

الملكيات المطلقة، وقد يحمل هذا الحاكم اسم الملك أو الدكتاتور أو الحاكم المتسلط، وهذا نوع من الأنظمة لاقيمة لرأي الشعب أو الأغلبية مادام الحاكم يمسك بالسلطة فهو الذي يفكر وهو الذي يقرر وما على الآخرين سوى الطاعة والإذعان، وفي هذا النظام ينعدم كلياً المواطن وبخاصة حرية الرأي والعقيدة اذ على الشعب ان يعتقد ويؤمن بالمذهب أو الاتجاه السياسي والديني الذي يسير عليه الحاكم الفرد ويمكن تقسيم المونوقراطية الى قديمة وحديثة، تجسد المونوقراطية القديمة الملكية المطلقة والدكتاتورية والاستبدادية، أما المونقراطية الحديثة فأنها تستند الى افكار معينة وتسمى أحيانا بالمونوقراطية الشعبية[2].

أ:الملكية المطلقة:

في هذا النظام يمارس الملك كل اختصاصات الدولة بشكل مطلق، وعلى رعاياه الطاعة المطلقة، والملك يمارس سياسة السلطة بالشكل الذي يريد، ولو كان ذلك ضد مصلحة الجماعة التي يحكمها الملك مادام يخدم مصلحته الشخصية، ومع ذلك في بعض الأحيان فقد تتطابق مصلحة الملك والجماعة، ورغم سلطة الملك الواسعة في تعديل القوانين وإلغائها ووضعها الا أن الملكية المطلقة تبتعد عن الاستبدادية بكونها تلتزم بالقوانين النافذة وبخاصة القوانين الأساسية المتعلقة بوراثة العرش وشروطها، وفي حالة

---

[1] نقلاًعن : د. على أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، المرجع سبق ذكره، ص135.

[2] د. صالح جواد الكاظم و د.على غالب العاني، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي ، جامعة بغداد، كلية القانون، 1990-1991، ص ص13-14.

مخالفتها لايتعرض الملك إلى أية مساءلة أوعقاب اختلفت الأسماء والأوصاف، ولكن في الجوهر والفعل اتحدت المسميات والاشكال، ويتميز هذا النظام بالوراثة ، ويستندون في حكمهم الى قواعد دينية .

ب:الاستبدادية:

يتميز هذا النوع من الأنظمة بعدم تقيده بالقانون، لأن الملك المستبد يصدر القوانين ويضع القواعد لكي يطيعها الشعب بينما يكون هو بعيداً عن أحكامها ويتصرف على هواه دون مراعاة لقانون أو قاعدة ويتميز هذا النظام عن الملكية المطلقة لأن لاتخضع في حكمها لأى قانون أو نظام ، ولايحكم من سيادتها شيء بل ان القانون في تلك الحكومة هي إرادة الحاكم ، بينما الحكومة المطلقة وان كانت تتجمع فيها السلطات بيد الحاكم الا أنها تخضع للقانون[1].

وعدم وجود قاعدة الوراثة إذ يصل الحاكم المستبد الى رئاسة الدولة عن طريق الانقلاب أو الاغتصاب أو الاحتلال وينتهي أيضا بأحدى هذه الوسائل[2].

وهكذا استخدم وسائل استبدادية لتحقيق التحكم السياسي والاجتماعي الذي تبدأ من الدعاية والسيطرة على وسائل الاتصال وفرض واجب الطاعة والتخويف والاستخدام الفعلي لوسائل الإرهاب والقمع والقهر ووجود جهاز بوليس سري يستخدم في القضاء على المعارضة[3].

وفي هذا الصدد يرى مونتسكيو أن من طبيعة الحكم الجمهوري أن يحكمها الشعب كجسم و طبيعة الحكم الملكي أن يحكمها رأس واحد وتكون سلطته مقيدة بالقوانين ومن طبيعة الاستبداد ألا يتعلق بغير تسلط سيد مطلق، ومبدأ الجمهورية هو الفضيلة، ومبدأ الملكية هو الشرف، ومبدأ الاستبداد هو الخوف[4].

بمعنى ان خوف المحكومين من السلطة يؤثر على استمرار النظام ودوامه

الفرع الثاني:.التسلط الجماعي

هو التسلط الذي تمارسه جماعة أو طائفة أو مذهب بقصد الاقصاء والتهميش وقمع للآخر، فالمجتمعات بشكل العام والمجتمعات الشرقية بشكل الخاص تعاني حالة قهر واضطهاد مزمن بسبب غزوات عديدة

---

(1) د, نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، ط7، 2011، ص213-214.

(2) د. صالح جواد الكاظم و د.على غالب العاني، ص15.

(3) وليد سالم محمد، النظام الفردي (الأوتوقراطي) دراسة نظرية للسلطة المطلقة، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية،جامعة الموصل، المجلد: 11، العدد:2،2011، ص660-661.

(4) د. دولة خضر خنافر، في الطغيان والاستبداد والدكتاتورية، بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص141.

وتدمير حضاراتهم مرات عديدة ومواجهتهم لاضطهاد وعنف على أيدى حكام قساة، هذه الأحداث الجسام من القهر والعبودية والاضطهاد خلقت حالة من عدم الأمان والشعور بعدم الاستقرار[1].

ويمكن التمييز بين نوعين من النظم الدكتاتورية الجماعية وهي:[2]

- **الدكتاتورية المذهبية** : يعتمد هذا النوع على أيديولوجية متكاملة تتناول كل مايتعلق

بالنظام السياسي والاجتماعي، ويرى هذا النوع من أنظمة الحكم إمكانية تدخل الدولة في كافة نواحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،

- **الدكتاتورية غير المذهبية:** التي يمكن وصفها بأنها دكتاتوريات تفرض الأمر الواقع،

وتقوم بفرض حاكمها بالقوة العسكرية والردع ولاتستند الى مرجعية فلسفية أو فكرية بحكم سياساتها، ولكن تأتي إلى الحكم في سياق أزمة سياسية أو اجتماعية[3].

وكذلك الأنظمة العسكرية والأنظمة الثيوقراطية التي تحكم باسم الدين، هما من الأنظمة التسلطية[4] .

وهكذا يتبين لنا ان التسلط السياسي تتعد أنواعها وأشكالها ولكن كل من هذه تختلف في درجة تسلطها.

الخاتمة

ان السلطة السياسية ظاهرة إجتماعية قديمة ولايوجد مجتمع سياسي من دون سلطة حاكمة تنظمه، والمجتمع ينقسم على فئتين: حاكمة ومحكومة، والسلطة الشرعية تعتمد على رضاء المحكومين، ولكن لايعني ذلك انه كل سلطة تقوم على رضاء المحكومين؛ بل توجد سلطة تقوم وتحكم عن طريق القوة غير الشرعية التي بوساطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على إطاعتها، وهكذا تتحول السلطة الى التسلط، اي بمعنى بمعنى حصر السلطة بيد فرد أو الجماعة تحكم بطريقة القوة غير شرعية وعدم السماح بمشاركة المحكومين.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج الاتية:

اولا: يعد التسلط السياسي من الإشكاليات التي يعاني منها معظم دول العالم بشكل عام ودول العالم الثالث بشكل خاص وأسباب ظهوره تختلف من دولة الى أخرى ومن مجتمع الى آخر.

---

[1] صاحب الربيعي، المرجع سبق ذكره، ص23.

[2] د. أسعد طارش عبد الرضا، النظم الديكتاتورية قراءة في المضامين النظرية، مجلة تكريت العلوم السياسية، المجلد 3، العدد: 6، حزيران، 2016، ص ص37-39.

[3] د. صالح جواد الكاظم و د.على غالب العاني، المرجع سبق ذكره، ص17.

[4] د. إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية، دراسة فلسفية لصور الإستبداد السياسي، عالم المعرفة، الكويت، مارس، 1994، ص21-23.

ثانيا: أن مفهوم التسلط في اللغات العربية والأجنبية تفيض بمفردات تنبثق عن ظواهر تمنحها اللغة، بيد أن التسلط من الظواهر الاجتماعية القديمة التي طغت على كثير من المجتمعات.

ثالثا: نلاحظ كلمة التسلط في اللغة العربية فيها من التداخل في استخدامه، وإحلاله بديلا أحيانا لمصطلحات ومفاهيم أُخرى، مثل العنف، الإرهاب، السيطرة، .....الخ.

رابعا: التسلط عبارة عن انظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة غير الشرعية في إدارة السلطة والسيطرة السياسية التامة والتي تتعارض مع الحرية والمشاركة السياسية.

خامسا: ان التسلط السياسي تتعددة أنواعها وأشكالها وأن اختلفت درجة التسلط نوعاً وشكلاً. إن مصطلحات التفرد والحكم المطلق والاستبداد والدكتاتورية والشمولية، والطغيان والتسلط ، جميعها مسميات قد استخدمت للإشارة الى أنظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة في إدارة السلطة والسيطرة السياسية التامة بواسطة الفرد الحاكم أو الحاكم المنفرد بالسلطة.

References:

Dictionaries and encyclopedias

.1Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Dar al-Maaref, Cairo, p. 2376.

.2Gordon Marshall, Encyclopedia of Sociology, translated by: Ahmed Zayed, Muhammad Mohieddin, and others, The National Translation Project, Volume Two, 2000, p. 839,.

.3D. Abdul Wahab Al-Kayyali and others, Political Encyclopedia - Part One, Third Edition, Beirut, Arab Foundation for Studies and Publishing, 1990.

.4D. Musleh Al-Saleh Ahmed, Al-Comprehensive Dictionary of Social Sciences Terms, Dar Alam Al-Kutub for Printing, Publishing and Distribution, Saudi Arabia, 1999, p. 55.

.5D. Wadha Zaitoun, Dictionary of Political Terms, Osama Publishing and Distribution House, Jordan, 2014, p. 209.

.6Dr. Ahmed Mukhtar Omar, Dictionary of the Contemporary Arabic Language, Volume: First, Ola al-Kutub, publishing, distribution, printing, Cairo, 2008,

.7Oxford English Dictionary

.8Muhammad Al-Gohary, English-Arabic Dictionary of Social Science Terms, National Center for Translation, Cairo, 2010.

Third: Books

.1Anthony Giddens, translated by: Dr. Fair Sayyagh, Science of Consensus, Arab Organization for Translation, 2005,

.2Patrick H. O'Neill, Principles of Comparative Politics, Translated by: Basil Jebaili, Dar Al-Farqad, Syria, 2012

.3Hannah Arendt, On Violence in Contemporary Western Thought, translated by: Ibrahim Al-Aris, Beirut, Dar Al-Saqi, 1st edition, 1992,

.4Dr. Noman Ahmed Al-Khatib, The Mediator in Political Systems and Constitutional Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 7th edition, 2011,

.5D. Ihsan Abdul Hadi Al-Naib, The Concept of Authority and Its Legitimacy: The Problem of Meaning and Connotation, Scientific Journal of Cihan University, Sulaymaniyah, May 2017,
.6D. Adonis Al-Akra, Political Terrorism, 1st edition, Beirut, Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing, 1983.
.7D. Ismail Abdel Fattah Abdel Kafi, The Easy Encyclopedia of Political Terms, published on the website: www. Kotobarabia.com. , p. 101
.8D. The State of Khidr Khanafar, on tyranny, tyranny and dictatorship, a philosophical study on the issue of total authority, Dar Al-Muntakhab Al-Arabi for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1995,
.9D. Rashid Amara Dr. Omid Rafiq Fattah, The Problem of Authority and Tyranny in the Iraqi Political System after 2003, Special Issue Proceedings of the Fourth Annual Conference of the School of Political Science - Chamchamal at Sulaymaniyah University, in cooperation with the Al-Nafar Organization for the Development of Democratic Culture, 2013.
.10D. Sufyan Fouka, Political Despotism and Its Contemporary Forms: Research into the Causes of Sustainability in the Arab Region, Al-Mujaddid Center for Research and Studies, Turkey, 2021
.11D. Saleh Jawad Al-Kadhim and Dr. Ali Ghaleb Al-Ani, Political Systems, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad, College of Law, 1990-1991
.12D. Abdelali Abdelkader, Comparative Political Systems, Saida University - Dr. Moulay Al-Taher, Faculty of Law and Political Sciences, 2008.
.13D. Ali Asaad Watfa, The Structure of Power and the Problem of Educational Authoritarianism in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 2005.
.14D. Ali Laila, Intersections of Violence and Terrorism in the Age of Globalization, 1st edition, Cairo, Anglo-Egyptian Library, 2007,
.15Dr. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology, University of Baghdad, Baghdad
.16Rana Dhanab and Rafael Khaled, Manifestations of Authoritarianism in the Iraqi Family, a social field study in the city of Diwaniyah, Al-Qadisiyah University - College of Arts, 2017.
.17Sanaa Al-Ghandouri, the concept of authority among the teacher and its relationship to psychological anxiety among the student, in the International Journal of Specialized Education, Volume: 3, Issue: 12, 2014, p. 200.
.18Chaumelier-Jandreau and Courvoisie, Introduction to Political Sociology, translated by: Dr. Ismail Al-Ghazal, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Lebanon, 1st edition: 1988
.19Sahib Al-Rubaie, The Power of Tyranny and the Oppressed Society, Pages for Studies and Publishing, Syria - Damascus, 2007
.20Aziz Lazraq and Mohamed Al-Hilali, Violence, Morocco, Dartoubkal Publishing, 2009.
.21Majid Al-Gharbawi, Challenges of Violence, Institute for Cultural Research and Development, Lebanon, 2009, p. 60.
.22Maurice Duverger, Political Institutions and Constitutional Law, Major Political Systems, translated by: Dr. George Saad, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1992,

.23Hamdad Majeed Ali, Terrorism, Sulaymaniyah, and the Ministry of Culture, General Directorate of Printing and Publishing, 2006,

Third: Periodicals

.1Anas Abbas Ghazwan, Domestic violence against children and its repercussions on legitimacy, Journal of the University of Babylon, College of Human Sciences, Volume 23, Issue: 4, 2015,

.2D. Ihsan Abdul Hadi Al-Naib, The Concept of Authority and Its Legitimacy: The Problem of Meaning and Connotation, Scientific Journal of Cihan University, Sulaymaniyah, May, 2017.

.3D. Asaad Tarish Abdel Redha, Dictatorship Regimes: A Reading of Theoretical Contents, Tikrit Journal of Political Science, Volume 3, Issue: 6, June, 2016.

.4D. Imam Abdel Fattah Imam, The Tyrant, a philosophical study of images of political tyranny, The World of Knowledge, Kuwait, March 1994,

.5D. Khalwat Halima, Power and Violence, in Hiwar Cultural Magazine, Algeria, Volume: 3, Issue: 2, 9-15-2014,

.6Dr. Ali Watfa, Educational Terrorism, Al-Arabi Magazine, Kuwait, Issue: 460, 1997, p. 165.

.7Anti-Terrorism Law, No. 13, Iraqi Gazette, No. 4009, 11/9/2005

.8Qabi Adam, A Theoretical View on Political Violence in Algeria, in Al-Bahith Magazine, Algeria, Issue: 01, 2002,

.9Walid Salem Muhammad, The Individual System (Autocracy) A Theoretical Study of Absolute Authority, Research Journal of the College of Basic Education, University of Mosul, Volume: 11, Issue: 2, 2011, pp. 660-661.